

إحداثيات مكتب السلامة الصحية للمنتجات الغذائية

ياسر الموساوي: المستهلك المغربي يجب أن يعامل باحترام وأن يتم إنشاء مؤسسة مستقلة بشؤون المستهلك على غرار الدول المتقدمة

إن هذه الاستراتيجية تقوم على التقييم المستمر لأنظمة مراقبة المخاطر التي تنتجها المواد الأولية، وأنماط الاستغلال وأنشطة معالجة المواد الغذائية، إضافة إلى المخاطر المرتبطة بالأمراض النباتية والحيوانية.

وأشار إلى أن إحداث هذا المكتب، الذي يندرج في إطار تفعيل مخطط المغرب الأخضر، يروم على الخصوص ضمان سلامة المنتجات الغذائية المعروضة للبيع وتقليل الأمراض المنقولة عبر هذه المواد، خاصة التسممات الغذائية، وتوفير مناخ قانوني شفاف للمستثمرين لتمكينهم من تأمين استثماراتهم في قطاع الصناعات الغذائية.

وأضاف أن إحداث هذا المكتب تلمبه أيضا ضرورات دولية تستدعي إقامة بنىات للمراقبة الغذائية، منظمة طبقا لتوصيات ومعايير المنظمات الدولية التي يشارك فيها المغرب بشكل فاعل، سيما منظمة التجارة العالمية والبرنامج المختلط بين منظمة التغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية، والمنظمة العالمية للصحة الحيوانية، إلى جانب اتفاق الشراكة بين المغرب والاتحاد الأوروبي وإلوضع المتقدم الذي حظي به المغرب.

من جهته، قدم حميد بنعزو المدير العام للمكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية عرضا تناول فيه مهام وأهداف المكتب ومشروع هيكله التنظيمي، إضافة إلى جوانب أخرى تهم على الخصوص الميزانية والموارد البشرية ومخطط عمل سنة 2010.

وأوضح في هذا الصدد أن المكتب يعتبر مؤسسة عمومية ذات شخصية معنوية واستقلال مالي وضعت تحت وصاية وزارة الفلاحة والصيد البحري، تمارس لحساب الدولة الاختصاصات المتعلقة بحماية صحة المستهلك والحفاظ على صحة الحيوانات والنباتات.

وأبرز أن مهام المكتب تتمثل في ضمان المراقبة والحماية الصحية للنباتات والحيوانات على الصعيد الوطني وعند النقاط الحدودية، وضمان السلامة الصحية للمواد الغذائية على امتداد السلسلة الغذائية بدءا بالمواد الأولية وصولا إلى المستهلك النهائي، بما في ذلك منتجات الصيد البحري والمواد العدة لتغذية الحيوانات.



محمد لديد

نمت وزارة الفلاحة والصيد البحري إحداث المكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية، الذي برته الوزارة سببناهم في تطوير مع الصناعات الغذائية وسلامة سل الإنتاج، واحترام المعايير الدولية بول بها في هذه القطاعات.

اعتبر ياسر الموساوي، رئيس المرصد لني للمستهلك، أن المغرب ظل لسنوات جة لخل هذه المؤسسة التي ستساهم توسيع دائرة حماية المستهلك في

يا. وأوضح الموساوي، في تصريح الجريدة الأولى، أن وزير الفلاحة ح أن إنشاء هذه المؤسسة الجديدة في سياق تطبيق مضامين المخطط

إقال الموساوي ولقد لاحظنا أن يح وزير الفلاحة لا يعكس الحرص سلامة المستهلك، بل هو الحرص بظمان المستهلكين في مجالات ذاعات الغذائية، فالمستثمر سيتم يزه للاستثمار خاصة وأن الدولة سمن له مناخا ملائما تتوافر فيه ط المنافسة الشريفة، حيث أن السوق سيع أكثر انفتاحا وأكثر صرامة من احترام معايير السلامة الخاصة بجات الاستهلاكية.

وأوضح رئيس المرصد الوطني بتهلاك وكنا نتمنى أن يأتي إنشاء هذا ن إلى جانب ما أعلن عنه المسؤولون، إطار الحرص على سلامة المستهلك

ي. فيما يخص سلامة المنتجات الية في السوق المغربي، فقد قال ياسر ناوي لحد الآن كان المستثمر هو الذي ص على صحة المستهلك، إضافة إلى ناك مجموعة من المصالح المتداخلة ن تحرص على سلامة المنتجات، أن المنافسة أصبحت بدورها أحد دات السلامة الغذائية.

أضاف ما يجب أن يتم الاهتمام هو أن المستهلك المغربي يجب أن ل باحترام بمعنى أنه يجب أن يتم م مؤسسة مستقلة بشؤون المستهلك غرار الدول المتقدمة، ودور هذه سفة الخبيرة المتقدمة، هو العمل على اة سياسة استهلاكية في إطار رؤية

اقتصادية شاملة، حتى لا يصبح المستهلك في معزل عن الاستراتيجيات الاقتصادية الأخرى.

وكان عزيز أخنوش وزير الفلاحة والصيد البحري قد أعلن نهاية الأسبوع الماضي بالرباط أن من شأن إحداث المكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية، الذي يقوم على استراتيجية تشمل أسلسة الغذائية، ضمان مستوى عال للسلامة الصحية.

وأوضح أخنوش خلال ترؤسه الاجتماع الأول للمجلس الإداري للمكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية،

من مهام المكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية

من بينهم 635 إطارا و1128 تقنيا يعهد إليهم بتطبيق 37 قانونا و280 نصا تنظيميا.

ويتكون المكتب من مصالح مركزية وجهوية ومطية، وعلى شبكة تتكون من 17 مختبرا للتحاليل موزعة على جميع أنحاء التراب الوطني، إضافة إلى مصالح المراقبة والجودة بأهم النقاط الحدودية.

يتولى المكتب ترخيص واعتماد عوامل الإنتاج ومراقبتها وكذا تسجيل ومراقبة الأدوية البيطرية، وتطبيق القوانين والمساطر المتعلقة بالشرطة الصحية البيطرية وحماية النباتات.

ولإنجاز هذه المهام، رصد المجلس الإداري للمكتب برسم سنة 2010 مغلانا ماليا بقيمة 598 مليون درهم. كما يتوفر المكتب على 2242 مستخدما

ياسر الساي